التصحر وتحديات القطاع الزراعي

المهندس واصف شرارة

رئيس المصلحة الفنية في المشروع الاخضر

رئيس هيئة إنماء المنطقة الحدودية الجنوبية

رئيس نادي الاحياء العربي في لبنان

مقدمة:

لسبعة عشر عاماً خلت وبالتحديد في 17 حزيران 1994 وقع 115 بلداً – ومنها لبنان – يعانون من مشكلة الجفاف الشديد او من التصّحر إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الهادفة إلى مساعدة البلدان المتأثرة بالتصحر على تحسين إنتاجية الأراضي وإعادة تأهيلها.

ثم توالى عدد البلدان الموقعة على الإتفاقية إلى أن وصل بعد عشر سنوات إلى 170 دولة وحيث يتبين من الاحصاءات ان 6/1 سكان العالم يتأثرون بعملية التصحر وبأن 80% من أراضي الدول العربية معرضة للتصحر أو مصابة به وبأن النتائج التي يخلفها التصحر تؤدي إلى تقلص حجم الموارد الاقتصادية الناتجة عن الزراعة وكل ذلك يؤدي بالطبع إلى هجرة الريف والنزوح نحو المدن.

1 تحديات القطاع الزراعي:

يواجه القطاع الزراعي تحديات متعددة تأتي في مقدمتها الظروف المناخية المستجدة، وحالات الجفاف المتعاقبة، وانخفاض نسبة سقوط الامطار والأساليب القديمة المعتمدة في الري، وتناقص المساحات الزراعية بسبب إحجام المزارعين عن استثمار أراضيهم خوفاً من الوقوع في مشاكل تصريف الانتاج، مما يعني اننا بشكل أو بآخر في مواجهة فقدان الكثير من الموارد الزراعية وبخاصة مع استمرار تزايد الكثافة السكانية وعدم تناسبها مع زيادة الموارد، وهذا ما سيؤدي إلى هجرة الأرض وبوارها وتصحرها،

2 مشاكل القطاع الزراعي:

إن المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي يمكن تعدادها على النحو التالي:

- ضعف المردود المادي للإنتاج الزراعي.
- تفتت الملكية والحيازة الزراعية. إضافة إلى وجود الألغام والقنابل العنقودية التي خلفّها العدو الاسرائيلي في مساحات شاسعة من الأرض.

- الزحف العمراني والاسمنتي.
- انخفاض كمية الأمطار.
- التقلبات المناخية (السيول والجفاف).
- ارتفاع أسعار المحروقات.
- ارتفاع اسعار الأسمدة والأدوية الزراعية.
- ارتفاع تكاليف الانتاج.
- ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي.
- عدم وجود اسواق للتصريف الانتاج الزراعي، وتدني الصادرات الزراعية.
- عدم وجود قوانين تحمي حقوق العاملين في القطاع الزراعي.
- عدم وجود تأمين على المحاصيل الزراعية مما يجعل المزارع عرضة لأوضاع لا يقدر على تحملها.

وإذا كان القطاع الزراعي يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني فإنها حقيقة يجب ادراكها والتعامل معها واعتماد مؤشراتها للإنطلاق نحو توسيع اكبر لاهتمام الدولة وزيادة الاعتمادات المخصصة للزراعة وبكل صدق لا بد من توجيه الشكر والتقدير لمعالي الوزير الدكتور حسين الحاج حسن الذي استطاع ان يقرن القول بالفعل وعمل على مضاعفة الاعتمادات المخصصة للوزارة بما فيها مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمشروع الأخضر، والبحث الحقيقي عن مداخل واضحة لتشجيع الاستثمارات الزراعية التي لم تزل خجولة والأهم البحث عن الحلول للمشكلات التي يعاني منها القطاع وتواجهه سواء كان ذلك لجهة الناتج الزراعي وحسن تسويقه، والأهم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمائية واستخدام الاساليب الحديثة في الري.

وإذا كان الماء يساوي الحياة .

وبعد أن اصبح الصراع عليه صراعاً يتزايد على ثروة تتناقص، وبعد أن اصبح الماء أعز موجود وأغلى مفقود ونحن نهدره بلا حدود، لذلك وجب اعادة النظر بطرق الري التقليدية التي لم تعد صالحة كونها تتسبب بهدر يفوق 40% من مياه الري مما دفع بجميع الدول والمنظمات إلى تشجيع استعمال طرق الري الحديثة وبالاحرى مما دفع بالعديد من الدول

لاعتماد الزامية تطبيق الري الحديث ووضعت النصوص الآيلة إلى ذلك بغية خفض كمية الري بالهكتار إلى النصف (من 12 الف م3 إلى حوالي 7 آلاف م3).

أمام محدودية الأرض والازدياد الدائم في عدد السكان تبدو الحاجة إلى تأمين الغذاء امراً ملحاً يتطلب وضع الدراسات والخطط والمشاريع ضمن الامكانات والظروف المحيطة والمتاحة.

إن محدودية الموارد المائية على رغم توافر مصادر المياه في لبنان والتي قد تصل إلى خط الفقر في الدول المتقدمة امراً صعباً، كون معدل الاستهلاك الفردي في لبنان لم يتجاوز 700م2 سنوياً وهبط إلى 977م2 عام 2001 في الكثير من الدول العربية، ناهيك عن عدم توازن توزيع الأمطار في الزمان والمكان خاصة في السنوات العشر الأخيرة التي حملت معها فترات عديدة من الجفاف وانحباس الامطار.

من الملاحظ أننا أصبحنا أمام مشكلة كبيرة وحادة تهدد مستقبل الزراعة والصناعة وتؤثر بشكل كبير وخطير على الاقتصاد الوطني فإن الحلول يفترض أن تكون قاسية كقساوة المناخ.. فمن غير المعقول أن يستمر حفر الآبار الارتوازية وكذلك الآبار المحفورة بدون الحصول على التراخيص لأن إغلاقها يمثل بداية للحل، وكذلك استمرار الري بالطرق التقليدية، تصل نسبته إلى 47% من المياه اللازمة، وهنا لا بد من الإشارة إلى ان التحول إلى الري الحديث لا يزال هو المنقذ لهذه المشكلة، وهنا ايضاً، يجب إصدار تشريعات ملزمة لإلزام المزارعين استعمال طرق الري الحديثة واصدار القوانين والعقوبات على المخالفين إضافة إلى الاستمرار بأعمال التشجيع المعتمدة من قبل الإدارات المعنية والتسهيلات المقدمة للمزارعين لاعتماد الري الحديث كما هو الحال مع المشروع الأخضر.

وبكلمة أدق لا يمكن تحقيق أي تنمية في غياب التوازن بين ضرورات التنمية ومتطلبات البيئة.

<u>في النهاية</u>:

إن لبنان لا ينتج سوى 20% من غذائية ويستورد 80% من بقية الغذاء اللازم من الخارج وعلى هذا الأساس، فإن لبنان يعاني حالياً من مشكلة أمن غذائي حادة يجب العمل قدر المستطاع للحد من آثارها السلبية. لأن إتساع الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك والتي تتعاظم سنة بعد اخرى بلغت قيمتها نحو 3 مليارات دولار. وهذا ما يفوق بكثير إمكانية الشعب اللبناني وقدرته على شراء غذاء من الخارج.

كما أن معدل النمو السكاني هو بحدود 3% سنوياً وهذا يرتب زيادة في استهلاك الغذاء بمعدل 5% بينما الانتاج الغذائي لا ينمو إلا بنسبة 2% سنوياً.

لذلك، نجد ضرورة الانتقال إلى زراعات اكثر اقتصادية واكثر إنتاجية واقل احتياجاً للمياه واستنباط اصناف جديدة مقاومة للجفاف وذات إنتاجية مرتفعة ووضع استراتيجية العمل وتطوير الزراعة إلى مراحل متقدمة.

لذلك علينا السعي نحو تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق فائض في الانتاج الزراعي ذي النوعية الجيدة والمعد للإستهلاك المحلي او للتصدير ضمن المواصفات القياسية العالمية. وتوفير مناخ استثماري ملائم لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، أو التصنيع الزراعي لزيادة الريعية من العمل في الارض والزراعة، وتوفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي والحد من الفقر ومن النزوح والهجرة باتجاه المدن او بلاد الاغتراب، وتحقيق مساهمة جيدة في الناتج القومي من خلال زيادة الانتاج والانتاجية والاستخدام الافضل للمستلزمات.

وهذا من خلال تعزيز الاستثمارات في القطاع الزراعي ووجوب ضرورة اتخاذ إجراءات في إطار الإدارة المتكاملة لموارد المياه من اجل زيادة توفير وتحسين نوعية المياه وترشيد استعمالها والتخفيف من حدة التاثيرات المناخية. خاصة وأننا في بلد محدود المساحة ويعاني شح المياه حيث يجب العمل على تقليص هدر المياه واعتماد الزراعات الأقل شراهة له، والتركيز على الانتاج الرأسي في ظل تسارع أزمة الجفاف التي دفعت بقسم كبير من العاملين في القطاع الزراعي إلى هجرة أراضيهم بحثاً عن لقمة العيش.

وبكلمة موجزة فإن أي سياسة زراعية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

1 -حماية الأراضي الزراعية.

2 -زيادة الانتاج الزراعية (بشقيه النباتي والحيواني).

3 -تأمين حد أدنى من الأمن الغذائي.

4 -حماية الثروة الحرجية وتطبيق مبدأ التشجير الاجباري لحل مكان التجنيد الاجباري والتشدد في موضوع مكافحة الحرائق ومحاسبة الفاعلين.

5 -استعمال وتنمية الموارد المائية بكفاءة (زيادة المساحة المروية).

6 -انماء المناطق الريفية والحد من الهجرة والنزوح عنها.

7 -التسليف الزراعي خاصة لصغار المزارعين.

8 -معالجة موضوع المقالع والكسارات كونه من أصل 760 كسارة و 1300 مرملة لا يوجد سوى 7 كسارات شرعية والباقي تعمل بصورة مخالفة للقانون.

9 -وضع القوانين والتشريعات التي تحمي الاراضي الزراعية وتمنعها من التحول إلى أراضٍ صحراوية جرداء، لأن ليست جميع الصحارى من صنع الطبيعة، فقد تكونت صحارى كثيرة بفعل الإنسان.

وخلاصة القول فإننا في إدارة المشروع الاخضر نرى ان الزراعة ليست موضوعاً اقتصادياً فحسب بل هي موضوع اقتصادي اجتماعي انمائي يتطلب إيجاد الحوافز اللازمة للتوسع في انتاج السلع الزراعية وصولاً للاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء او لمقاربة الوصول إلى هذه الغاية.